



جامعة : زيان عاشور بالجلفة

. يلقي رابح

قسم : العلوم الاقتصادية

الفئة المستهدفة : السنة الأولى ماستر

فرع : علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

المقياس : قانون مصرفي

السداسي : الثاني

وحدة التعليم الاساسية

الرصيد : 2

المعامل : 1

عنوان المحاضرة : القروض المصرفية

المدة الزمنية : 5 أسابيع

التوقيت : 8:00 سا - 10:00 سا

### أهداف التعليم :

- تهدف مدة المادة إلى تعليم الطالب التقنيات المختلفة التي تستخدمها البنوك في أعمالها .
- تهدف هذه المادة إلى تعميق مفهوم الطالب أكثر على نماذج التمويل .
- معرفة المحيط الاقتصادي للبنوك التجارية .

### المعارف المسبقة :

- يحتاج الطالب في هذه الصدد إلى معرفة مسبقة في الاقتصاد البنكي .

### محتوى الدرس :

مفهوم القروض

انواع القروض المصرفية

مفهوم القروض المصرفية المتعثرة

انواع القروض المصرفية المتعثرة

سبل معالجة القروض المصرفية المتعثرة

### محتوى المادة :

الفصل الأول : - مفاهيم عامة

- الوساطة المالية

- الودائع

- وسائل الوضع

الفصل الثاني : عمليات الائتمان

### طرق التقييم :

امتحان

### انشطة التعليم و التعلم :

لكي يستطيع الطالب استيعاب كل المفاهيم التي يتم التطرق إليها اثناء المحاضرة و القدرة في القيام بكل نشاطات التعلم ، انتظر منكم : الحضور المستمر للمحاضرة و تدوين كل المعلومات ، بالإضافة إلى المشاركة في المناقشات و طرح الاسئلة التي لم تتوصلوا إلى الاجابة عنها ، و تبادل الآراء و وجهات النظر حول المواضيع المطروحة لإثراء المكتسبات و المعلومات .

## المقدمة :

تعد المصارف التجاري من أهم المؤسسات المالية الوسيطة المؤثرة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في عرض النقد ، و من ثم في المتغيرات الحقيقية كاستثمار والاستهلاك ، و هذا لا بد من الاشارة على أن تأثير المصارف التجارية ، هو هدف لاحق لأهدافها الاساسية كمؤسسة ربحية خاصة تتعامل بأموال الغير من خلال قبول الودائع وتمنحها كقروض لأطراف أخرى من خلال العملية الائتمانية .

يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الاهمية ، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت و تنوعت مصادر الإيراد الأخرى وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسط مالي في الاقتصاد بين جانبي الفائض والعجز ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر ، بسبب تعثر القروض ، و قد أصبحت مؤشرات تحليل نشاط المقترضين من المواضيع المهمة للنشاط المصرفي و للعاملين فيه بشكل عام ، و ذلك باعتباره اداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف .

إن موضوع القروض المتعثرة و النتائج المتمخضة عنها أصبح يشكل جدلاً و نقاشاً فكرياً في العمل المصرفي و المؤسساتي لما له من أبعاد خطيرة على السياسات الائتمانية للمؤسسات المالية و المصرفية و بالتالي يقف حائلاً أمامها في تحقيق عوائد مثلى أو توسيع حصتها السوقية لذلك لا بد من معرفة ماهية القروض المتعثرة و الأسباب التي تكمن وراء تعثر هذه القروض ، كما يعتبر عن الموضوعات التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين و المفكرين الماليين و المصرفيين ، و تحمل العمليات الائتمانية في طياتها خطراً أو مجازفة محدودة أو كبيرة ، و المصرف يتوقع في كل عملية ائتمانية عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم لسداد القرض و فوائدها بالكامل أو في مواعيدها المحددة ، و قد يحدث أن يعجز العميل في سداد ديونه نهائياً و قد تتكرر هذه العملية نتيجة لظروف متوقعة و قد يترتب على ذلك جمود في رؤوس الأموال و يحتمل أن تخلق للمصرف صعوبات كثيرة و لذلك فإن أي عملية ائتمانية لا تخلو من المخاطر و لقد أثبتت التجارب أنه ليس هناك ائتمان خال كلياً من الاخطار مهما كانت الضمانات المقدمة لذا يواجه المصرف عند ممارسة عمليات الاقراض مشكلة تقدير المخاطر المختلفة التي تحيط بالقرض ، و من ثم يحاول التقليل من أثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق المصرف العائد المتوقع من القرض و إنما إلى خسارة الأموال المقترضة ذاتها و هذا بالطبع يؤدي إلى نتائج باهظة التكاليف و آثار و إفرازات معقدة التركيب ليس فقط على الجهاز المصرفي بل على الدولة جميعها لتأثيرها الخطير و المتشابك على النشاط الاقتصادي بشكل عام و ليس فقط

في الحاضر لكن أيضاً على المستقبل و لما تجده هذه المشكلة من عدم استقرار و تقويض لبنيان الثقة في المصرف بل و امتدادها ايضاً إلى باقي عناصر و أجزاء وحدات الجهاز المصرفي بالكامل .